غير أنه يستحيل الارتياح إلى أمجاد الماضي بل يتحتم علينا زيادة صادراتنا إلى آسيا ومواصلة شقّ الطرقات وخطوط السكك الحديدية وتفعيل لجان السكن القومية وتسريع مشاريع البناء، علماً بأنه يجري حالياً بناء [الوحدات السكنية الجديدة] بوتيرة تزيد 50% عن معدلات العقد الأخير (45 ألف شقة جديدة [سنوياً] مقابل 30 ألفاً فيما قبل ذلك). وبينما كان الخطاب العام يدور حول تزايد أسعار الشقق قبل نصف عام فإن تكامل إجراءات تطوير البنى التحتية وتطوير سوق الشقق أدى إلى الحديث عن تراجع أسعار الشقق لدرجة أن هناك مَن ينبّه إلى ضرورة عدم تراجعها بوتيرة مفرطة (ليتنا واجهنا مشكلة كهذه..). على كلٍّ يجب زيادة عرض الشقق وهذا هو الهدف الرئيسي الذي نعمل على تحقيقه.

(.....)

وثيقة رقم 26:

تقرير للأمم المتحدة حول أضرار سياسة هدم المنازل التي يتّبعها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية[26]

26 كانون الثاني/ يناير 2012

حقائق سريعة:

• تعرض ما يقرب من 1,100 فلسطيني، أكثر من نصفهم من الأطفال، للتهجير القسري نتيجة هدم المنازل على أيدي القوات الإسرائيلية خلال عام 2011، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 80 بالمائة مقارنة بعام 2010.

• هدمت القوات الإسرائيلية 622 مبنى سكنياً يمتلكها فلسطينيون خلال عام 2011، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 42 بالمائة مقارنة بعام 2010. وتتضمن هذه المباني 222 منزلاً، و170 حظيرة ماشية، وغرفتين صفيتين ومسجدين (أحدهما هدم مرتين).

• بلغ عدد صهاريج وبرك تجميع مياه الأمطار التي هدمت خلال عام 2011 (46) وهو ما يزيد عن مثلي عدد تلك التي هدمت خلال العام السابق عليه (21)، بالإضافة إلى عشرات المباني الأخرى ذات الصلة المعرضة لخطر الهدم في المستقبل.

• وقعت معظم عمليات الهدم (90 بالمائة) والتهجير (92 بالمائة) في المجتمعات الزراعية والرعوية الضعيفة أصلاً في المنطقة (ج)، وما زال آلاف الأشخاص الآخرين عرضة لخطر التهجير بسبب أوامر الهدم المعلقة.

• في القدس الشرقية، كان هناك انخفاضٌ ملموسٌ في عدد المباني التي هدمت، حيث هُدم 42 مبنى. بالرغم من ذلك ما زال 93,100 شخص على الأقل يسكنون في مبان شُيِّدت بدون الحصول على تراخيص معرضين لخطر التهجير.

• أكثر من 60 بالمائة من المباني الفلسطينية التي هُدمت خلال عام 2011 يقع في مناطق مخصصة للمستوطنات.

• يُحظر على الفلسطينيين البناء في مساحة تزيد على 70 بالمائة من مساحة المنطقة (ج)، وهي مساحة مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى أنّ البناء في 29 بالمائة من المنطقة (ج) يخضع لقيود صارمة.

• لم يتمّ تقسيم سوى مساحة نسبتها 13 بالمائة من مساحة القدس الشرقية للبناء الفلسطيني—وهي مناطق مقام عليها مبانٍ أصلاً، مقارنة بمساحة نسبتها 35 بالمائة تمّت مصادرتها وتخطيطها لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية.

• أفاد سكان عشرة تجمعات من بين 13 تجمعاً زارها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المنطقة (ج) أنّ العائلات تُهجّر لأنّ السياسات الإسرائيلية تجعل من الصعب عليها تلبية احتياجاتها الأساسية. إن عدم القدرة على البناء هو أحد الأسباب الأساسية لعملية التهجير.

1. إنّ التهجير القسري للعائلات الفلسطينية وهدم منازل المدنيين وغيرها من الممتلكات على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، له آثار إنسانية خطيرة. فتحرم عمليات الهدم الناس من منازلهم التي تعتبر غالباً المصدر الرئيس لأمنهم المادي والاقتصادي، ويؤدي إلى خفض مستوى معيشتهم ويقوّض قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية؛ كالمياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية.

2. إن أثر التهجير على الوضع النفسي للعائلات قد يكون مدمراً. وغالباً ما تشعر النساء بفقدان سيطرتهن على الشؤون المنزلية وبشعور متزايد بانعدام الأمن في حين أن الرجال يشعرون بالتوتر والقلق. أما بالنسبة لكثير من الأطفال، فإن هدم المنزل إلى جانب الانقطاع عن التعليم والتوتر المتزايد في المنزل يؤدي إلى الاكتئاب والقلق وأعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

3. وفقاً للسلطات الإسرائيلية، تنفذ عمليات الهدم ضدّ المباني التي أقيمت دون الحصول على تصاريح إسرائيلية للبناء. وفي الواقع، فإن حصول السكان الفلسطينيين على مثل هذه التصاريح مستحيل تقريباً. إنّ نظام التخطيط وتقسيم المناطق الذي تفرضه إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية يقيّد النمو الفلسطيني، في حين أنه يمنح المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية معاملة تفضيلية. وتتضمن هذه المعاملة المصادقة على خطط رئيسية وتوفير البنى التحتية الضرورية، والمشاركة في عملية التخطيط، وتخصيص الأراضي ومصادر المياه.

4. أدت مجموعة من السياسات والممارسات الإسرائيلية المُطبقة في المنطقة (ج)، ومن بينها سياسات التخطيط وتقسيم الأراضي المُقيّدة، وتوسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على حرية التنقل والوصول، إلى تفتيت الأراضي وتقليص الحيِّز المخصص للفلسطينيين مما أدى إلى تقويض وجودهم. إضافة إلى ذلك أشارت السلطات الإسرائيلية أنها تعتزم ترحيل عدة تجمعات فلسطينية خارج مناطق استراتيجية من المنطقة (ج) مما يثير مخاوف إنسانية وقانونية.

5. تقع على إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة في الضفة الغربية، مسؤولية حماية المدنيين الفلسطينيين وإدارة احتلالها بصورة تعود بالفائدة عليهم. ويحظر القانون الدولي التهجير القسري أو نقل المدنيين إلى الأراضي المحتلة بالإضافة إلى حظره هدم الممتلكات الخاصّة، إلا إذا كانت هناك ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية. يجب على الفور وقف هدم المنازل وغيرها من المباني المملوكة

للمدنيين ويجب أن يحظى الفلسطينيون بقدرة على الحصول على تخطيط وتقسيم عادلين وفاعلين لتجمعاتهم.

* يجري حالياً التحقق من صحة عددٍ من عمليات الهدم التي نفذها أصحاب المباني أنفسهم.

وثيقة رقم 27:

نصّ قرار صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح بفصل سمير مشهراوي من الحركة[27]

29 كانون الثاني/ يناير 2012

قررت اللجنة المركزية في جلستها يوم 2012/1/29 وبعد استعراض مخالفات سمير مشهراوي وتهجمه على الحركة عبر تصريحات وأحاديث متكررة لوسائل الإعلام على الحركة وعلى السيد الرئيس، فقررت فصله من الحركة اعتباراً من تاريخه.

أمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح

أبو ماهر

وثيقة رقم 28:

تصريح للملك الأردني عبد اللّه الثاني يؤكد أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية مصلحة أردنية عليا[28]

29 كانون الثاني/ يناير 2012

أكد جلالة الملك عبد اللّه الثاني "دعم الأردن لحق الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني على خطوط عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال مفاوضات تستند إلى حلّ الدولتين وقرارات الشرعية الدولية"، ما "يشكل مصلحة أردنية عليا".

وشدد جلالته على "دعم الأردن للسلطة الفلسطينية في جهودها لتحقيق هذه الغاية"، وذلك خلال لقائه أمس وولي عهد دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خالد مشعل، في أول زيارة رسمية للأخير منذ نحو 13 عاماً، تناولت بحث آخر المستجدات في المنطقة والعلاقات الثنائية.

وبين أن "المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبدعم من المجتمع الدولي تشكل السبيل الوحيد لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه".

وأشار إلى أهمية "وحدة الصف الفلسطيني من خلال الجهود القائمة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية التي من شأنها تقوية الموقف الفلسطيني وتلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق".